ينتظرون اليوم صدور التقرير الرسمي عن مصير ٢٠٥٠ من ابنائهم

اهالي المخطوفين والمفقودين: من حقّنا ان نعرف الحقيقة

اثناء الاعتصام الاسبوعي لاهالي المخطوفين واصدقائهم في منطقة المتحف الاربعاء الماضي، رفعت لافتة كتب عليها: "٢٥ تموز: موعد مع الحقيقة، فخامة الرئيس، المخطوفون والمفقودون وأهاليهم ما زالوا ينتظرون بناء دولة القانون". وتصرخ والدة أحد المخطوفين بصوتٍ عالٍ: "نحن نأمل من الرئيس لحود، فهو أبو الفقير...".

واليوم ٢٥ تموز، تنتهي المهلة التي حددتها لجنة التحقيق الرسمية التي تألفت في ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٠ لإنهاء تقريرها عن تحديد مصير المخطوفين والمفقودين اثناء الحرب اللبنانية.

أهالي المخطوفين واصدقاؤهم "مستنفرون" منذ البارحة في ساحة رياض الصلح، وهم يتنقلون بين المقرّات الرسمية الثلاثة معتصمين، يطالبون بمعرفة الحقيقة. معاناة الاهالي كانت ولا تزال كبيرة، فهي بدأت منذ اندلاع الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ التي استمرت ١٥ عاماً كان يُخطف اثناءها عشرات الشباب ولا يعرف عنهم أي أمر. وانتظر أهالي المخطوفين بعد انتهاء الحرب ان يعود اليهم ابناؤهم سالمين، بعد سكوت المدفع... وما زالوا في الانتظار.

احصت مصادر رسمية في الثمانينات عدد المخطوفين في احد تقاريرها بـ ١٧ ألف مخطوف. ويقدّر عدد المخطوفين حالياً وفق الافادات الرسمية باكثر من ٢٠٥٠ مخطوفاً. بعضهم الى سوريا والبعض الآخر الى اسرائيل. وقد بلغ عدد المخطوفين الى اسرائيل ٢٠٣، اما الى سوريا فوصل عددهم الى ١٦٨ وفق افادات الاهالي التي تقدموا بها الى لجنة التحقيق الرسمية. وقد طالبت لجنة الاهالي المسؤولين، بما لهم من علاقات ودية مع الشقيقة سوريا، ولا سيما انها تحتفل ببزوغ عهد جديد بإنتخاب الدكتور بشار الاسد رئيساً، بالعمل لجلاء الحقيقة وقطع الشك باليقين.

بعض الاشخاص خطفوا على المعابر بين المناطق من ميليشيات مسلّحة، او من داخل منازلهم ومن كل الاطراف والتنظيمات التي شاركت في الحرب، واحياناً خطفت عائلات بأكملها، واطفال وطلاب مدارس وفتيات وأمهات وشيوخ ورجال ومن مختلف المناطق اللبنانية.

"خطف على الهوية"، و"خطف على المعابر" و"خطف من داخل المنازل وعلى مرأى عائلاتهم" الى "خرج ولم يعد"...

تحرك الاهالي

بدأ تحرك الاهالي مع بدء مأساتهم وفي اوجّها. فقد تألفت لجنة اهالي المخطوفين في العام ١٩٨٢ وبدأت الاعتصامات والتظاهرات على الطرقات. ودقت ابواب جميع المسؤولين.

وفي ٢٩ تشرين الاول ١٩٩٩، انطلقت حملة "من حقنا ان نعرف" وهي تشمل قسماً من اهالي المخطوفين واصدقاء لهم. وأطلقت الحملة هذه القضية الوطنية بزخم وذكّرت بها عبر مختلف وسائل الاعلام، وقد جمعت تواقيع وآلاف الرسائل الموجهة الى رئيس الجمهورية العماد اميل لحود تطالبه بتأليف لجنة تحقيق لمعرفة مصير المخطوفين. أثمرت الحملة تأليف لجنة التحقيق الرسمية اوائل هذه السنة برئاسة العميد سليم ابو اسماعيل.

وفي تموز ١٩٩٩ اطلقت اللجنة الاعتصام الاسبوعي امام مقر مجلس الوزراء في المتحف، اثناء انعقاد مجلس الوزراء كل اربعاء.

انتظار وأمل

الى اليوم، ينتظر الاهالي والاقارب والاصدقاء بزوغ فجر الحقيقة ليعرفوا مصير أعزاء لهم، وبالنسبة اليهم، لم تنته الحرب بعد، وهم يعيشونها كل يوم. فمنهم من لا يزال ينزل الى الشارع للاعتصام (وخصوصاً الامهات) ومنهم من لا يقبل الكلام، فالجرح عميق وقد يئسوا مطالبة المسؤولين من دون فائدة. وثمة بين الاهالي من يرفض سماع الاخبار السيئة، ويكره من يجزم من دون اي اثبات ان المخطوفين صاروا في عداد الموتى.

نشير الى ان احدى الجهات التي كانت من الاطراف المسؤولة عن الخطف، صرّحت علناً انه لم يعد لديها اي مخطوف، بمعنى انها "صفّت" جميع من لديها! ويتساءل الاهالي، هل ستُسأل هذه الجهات عما في حوزتها من معلومات؟

اما الغصّة الاخرى العالقة في حناجر الاهالي فهي القانون الصادر في ١٥ ايار ١٩٩٥ (رقم ٤٣٤) بعنوان: "الاصول الواجب اتباعها لاثبات وفاة المفقودين" والذي "يفسح في المجال" امام أهالي المخطوفين لاعلان وفاة المخطوف. وبذلك تهرّبت الدولة من مواجهة الاهالي في هذه القضية وتراجعت عن مسؤوليتها ورمتها في وجههم، اذ صار في امكان الاهالي اعلان وفاة المخطوف بعد مرور ١٠ اعوام على فقدانه. وهنا يتساءل هؤلاء: كيف يمكن لأب او أم او شقيق او شقيقة او زوجة ان يطلب اعلان وفاة قريبه؟ علما انه ربما حصلت حالات فردية لطلب وفاة بضعة مخطوفين وذلك لضرورات مادية قاهرة، اذ اضطرت بعض العائلات الى "قتل" مخطوفها.

انتحار أمّ مخطوف

من شدّة يأسها وألمها، انتحرت نايفة نجار (أم علي) ليلة عيد ميلاد علي الذي خطف حين كان عمره ١٣ سنة.

عين

وتعتبر نايفة اليوم شهيدة اهالي المخطوفين.

ومن المخطوفين من جرى ابتزازه كأم نبيل، التي قتلها أحد المبتزين بعد نفاد مالها. ومنهم من دمّر بيته وعائلته كمريم سعيدي التي لم تعد تسأل الاّ عن مصير ابنها المخطوف. تقول: "بعدما خطف ابني ماهر شعرت ان حياتي العائلية دمّرت ولم يعد في امكاني ان اعيدها كما كانت"، ولن يهدأ بال مريم الاّ عندما تعرف الحقيقة.

وثمة من توفى قبل ان يعرف الحقيقة كما حصل مع موسى جدع الذي كان ينزل الى الشارع للمطالبة بمعرفة مصير ابنه سمعان وشقيقه كمال. لكنه توفى قبل ان يعرف الحقيقة. وآخرون ينتظرون، أليس من حقهم ان يعرفوا الحقيقة؟

معظم النساء المعتصمات امام المتحف محجبات، مما يوحي ان الخطف كان من لون واحد. لكنه كان في الواقع من كل الطوائف، وفي احيان كثيرة كان الخاطف والمخطوف من الطائفة او المذهب نفسه.

ان ما يلفتك كصحافي في اعتصام يوم الاربعاء، هو تهافت الاهالي للتحدث مع الصحافيين والتدافع الى الاجابة عن الاسئلة. والسبب انهم متمسكون حتى اللحظة بأي أمل يربطهم بمعرفة الحقيقة والتخلّص من الشك، وكأنهم يسجلون اسماء ابنائهم وازواجهم كي لا تنسى، وهم مستعدون لترداد ذلك مراراً. لقد حملوا صور اولادهم وأزواجهم واشقائهم فترة طويلة، بعضها يعود الى العام ١٩٨٣ وما قبل.

تقول زينات ابو مرعي: "كان عمري ١٠ سنين عندما خطف شقيقي عماد (٢١ سنة) وزميله عمر قوبه وهما من عناصر الدرك اللبناني الذين خطفوا في العام ١٩٨٢ في الحدث بعدما اوصلهم اليها زميل آخر". وتضيف والدمع في عينيها: "تصوري دركياً رفض دخول الميليشيات، فخطف". وعن مشاركتها في الاعتصامات تقول: "شاركت مع أمي في الاعتصامات منذ العام ١٩٨٢. كنا ننام في الباص على المتحف وننتظر الافراج عنهم، اليوم لم تعد أمي تشارك". تأمل زينات في ان يعود اليها عماد سالماً وتتمنى ان يلقى الخاطف قصاصه. وتصرخ نجاة المعوشي، شقيقة أحد المخطوفين مطالبة بكشف مصير شقيقها: "خطف شقيقي حسام داود جروج في العام ١٩٨٢ وهو في طريقه للاحتفال بعيد ابنته. كان تاجر الماس، ومغترباً في افريقيا، بالله عليكم بأي دين يقال لكم ان لا تستقبلوا وتردّوا على أم مخطوف"، ورددت: "حرام، حرام، حرام".

وتساءلت: "كيف يكرّم امراء الحرب ويصير اهالي المخطوفين في عوز من جراء فقدان المعيلين، يستعطون غيرهم للحصول على الادوية".

تتوالى اسماء المخطوفين والقضية واحدة: عبد صبرا (١٨ سنة)، خالد محمود حسين (٣٤ سنة)، جمال معروف (١٨ سنة)، قاسم محمد خليل (٣٩ سنة)، احمد سعد الدين غرباوي (١٧ سنة)، احمد خالد، علي سعيد عساف (١٧ سنة)، علي عبد المجيد (١٥ سنة)، حسن داود الزيات (٤٥ سنة)، الفرد كتانة، الكسندر ديب، جاك جرماني، اندريه شعيب، موني خوري وكمال وسمعان جدع... وكثيرون غيرهم. ويشارك في اعتصامات الاربعاء بعض اهالي المخطوفين من الفلسطينيين. عن مطالب حملة "من حقنا ان نعرف" من لجنة التحقيق الرسمية، يقول الأب البير أبي عازار منسّق الحملة: "الحملة هي اندماج بين اهالي المخطوفين والمتعاطفين معهم، والمطالب واحدة. ولكن نرى انه من واجب لجنة التحقيق الرسمية ان تقدّم تقريراً جدياً يُظهر ان هذا الملف قد عولج بالطريقة التي يستحق، اذ يجب ان يتضمن مثلاً تفاصيل عن عدد المخطوفين والمفقودين وظروف الخطف وتواريخه، ويجب ان يتضمن ايضاً آلية التحقيق والوسائل التي وضعت في خدمة اللجنة حتى تؤدي مهماتها. وطبعاً يجب ان يكون التقرير شاملاً ودقيقاً من دون محاباة لأي طرف".

اما عن الرسالة التي وجهتها لجنة ◄

الجامعة المفتوحة

جاءنا من رئيس جامعة بيروت العربية الدكتور فتحي أبو عيانة ما يأتي: "ورد في ملحق "نهار الشباب" (العدد ٣٧٧، الثلثاء ١٨ تموز ٢٠٠٠) خبر مفاده ان جامعة بيروت العربية ستبدأ اعتباراً من ايلول ٢٠٠٠ بتطبيق نظام التعليم من بعد في اختصاصات العلوم المصرفية والادارية والمعلوماتية عبر نظام مشترك مع جامعة Barrington الاميركية.

ان جامعة بيروت العربية، اذ تنفي ما ورد في الخبر المذكور جملة وتفصيلاً، ترجو من وسائل الاعلام عدم اعتماد أي خبر يتعلق بجامعة بيروت العربية، الاّ اذا صدر عن ادارتها".

* يهم "نهار الشباب" ان يوضح ان ما أورده في الصدد هذا نقله حرفياً وبكل امانة عن الدكتور محمود عزمي، نائب رئيس جامعة Barrington الاميركية ومديرها في الشرق الاوسط وافريقيا والبحر المتوسط، الذي أكد وجود تعاون بين الجامعتين في ما يختص بتطبيق نظام التعلّم من بعد. وان التسجيل الصوتي الموجود في حوزتنا يشهد على ذلك، وبالتالي فإن "نهار الشباب" غير مسؤول عن اي إشكال حصل بين الفريقين.